

بغلاف عنده مرصه واعلم ان قرينة هذه الاستعارة لفظية وهي الاططار المضطرب
المنية وقرينة الكناية حالته وهي عدم وجود السمع عند فلان حين التكلم بهذا الكلام
فكأن هذه الكناية من جهة الكنايات الخالية عن تحقيق المعنى الحقيقي فلم يحجز الازمة وقد
اختر الشارح شاملة ان امثال الكنايات مجازات لا كنايةات لوجود
القرينة المانعة عن ارادة الموضوع لكن كناية عن موتة اى عن انه سموت ولا يجوز
مرضه الذي هو في حقه ما يحققه ولا يجوز في اضافة الاططار الى المنية اى لا يجوز
فيها لا لغوى ولا على عقلى والاول ان يقال ولا يجوز في الاططار ولا في اضافة
المنية ليكون الاشارة الى نفي مذهب السكاكي والثاني ان يقال لا نفي مذهب
السلف والاشكال في جعل المنية استعارة فان لفظ المنية استعملت في السمع
الحقيقى فيكون استعارة اصطلاحية لا في السمع الادعائى مع ان الاشكال الذي
ورد على السكاكي ووجه سميتها استعارة بالكناية في غاية الوضوح لان الكناية
تكون مجعولة على المعنى الاصطلاحى دون اللغوى كما في المذاهب الثلاثة في صورة
الاستعارة بالكناية اى في موادها وامتثلتها مع ان الاولى حذف الصورة ولفظ
اشارة باقائها الا ان مضمون هذه الفرية يجرى في المذاهب الثلاثة والانيان
بالصورة في الاستعارة المصحة للمشاكله لا يكون مذكور باللفظ المشبه به والا
لكانت مصحة وحرقت عن كونها مكنية بل لفظه الموضوع له اذ يجوز ذكره بلفظ
بشرط ان لا يكون لفظ المشبه به لجواز ان يشبه شئيا بامرئ ولجواز ان يشبه
شئ عتبه بلفظ مجازى سئل بامر وبيئت له بعض خواص ذلك امر فقد
اجتمع الجار المرسل والمكشبة ولم تغر عليه اى على هذا الاختلاف في كتب

القر

القوم والذي يلوح من كلام القوم الظاهر ان المراد بالقوم علماء بيان كلام فيوزن
بالانفاق وعدم الاختلاف فيه فيكون بل للترق من عدم العثور على اختلاف اللفظ
على الاتقان من اشر الفرس كغير اللون وثلاثة الينسة والزال بالظم المرشح اى
الكرهية واهى ان يزداد عقبيه وان ثبت لاشترضا صفة الطعم ليعتق نقرع قوله
فيكون ويكون الاذمة حينئذ فقد ذكر المشبه في هذه الكناية بعينه لفظ المشبه به وبغير
لفظ الموضوع له بل بلفظ الباسس وهو غيرهما وتحقق ذلك البيان فيه مما كتمه
واشبهه بالارذة على المص في نقل التردد على الاطلاق وما يترك زيادة عليها اى تحقن
ما يترك زيادة عليها ويحتمل ان يكون معطوفا على تحقيق لان الاهتمام بالاول دون
الاهتمام بالتجديلية تأمل جمع مخلب من الخلب بمعنى الجمع والحدس كذا في
القاموس بمعنى ظفر كل سبع يفهم منه ان الظفر اعلم من الخلب يطلق على ظفر
كل حيوان والظفر بما لا يصدر من كل حيوان طائر او ماشية اننا اذ غيره
رج يكون بينهما ميا بينة ويفهم منه ان الماشية الصائت لا يطلق عليه ذو ظفر
ولا ذو مخلب تأمل ونسبت زيادة على القرينة فيكون ترشياً سوى صاحب
الكشاف فانه يجوز كون ذلك الامر مستعلا في معناه المجازى ايضا كقول
اى لفظه على حذف المضاف ويجوز الاستخدام ايضا وانما المجاز في الاثبات
لانه لفظه لان الاثبات هو المجاز وعنه مكانه الاصلى واما لفظ الملام فباق
في موضعه الاصلى مع البيان الترشيح الظاهر ان البيان هو قوله وانما المجاز
في الاثبات فانه وقع من السلف باننا لوجه سميته قرينة المكنية مجازا في
الاثبات كما سيصرح به عن قريب فاعلم اننا ما مصدرية وكثيرا ما يحتمل